



Kingdom of the Netherlands



كتيب مختصر حول

قواعد المنشأ

الانتقالية الجديدة

في إطار منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية

Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

In cooperation with



Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط



MINISTRY OF INDUSTRY,
TRADE AND SUPPLY
THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN



في الآونة الأخيرة، كانت هناك بعض الاستثناءات لهذا النهج الموحد ، وفيما يتعلق بالأردن، قد يجد المصدر بعض الخيارات للتصدير التي تثير الحيرة ولكنها مجدية للتطبيق والخيارين الإضافيين هما: **”القواعد الانتقالية“**، والتي تنطبق على العديد من البلدان الشريكة، أو **”ميثاق الأردن“** وهو تسهيل ينطبق فقط على الصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي.

ملحوظة: في جميع هذه الحالات، ليست السلطة المختصة ولكن المنتج أو المصدر هو الذي يختار قواعد المنشأ التي تناسب احتياجاته.

من ناحية أخرى، سيتضمن الميثاق الإقليمي الأورومتوسطي قواعد المنشأ الإنتقالية المتفق عليها. في هذا الكتيب سوف يتم التركيز على التعديلات التي تضمنتها قواعد المنشأ الإنتقالية. يمكن أن تسمى القواعد الإنتقالية أيضًا ”البروتوكول المعدل لقواعد المنشأ“. للحصول على معلومات مفصلة، يمكن للمستخدم الرجوع إلى الدليل الشامل، والمتوفر بشكل منفصل.

٢. قواعد المنشأ الإنتقالية

١,٢ المنتجات الأردنية المتحصل عليها بالكامل (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ٣)

تضمنت قواعد المنشأ الانتقالية تعريفًا جديدًا فقط للمنتجات المتحصل عليها بالكامل وهي ”منتجات التربية المائية“ مع تحديد أنه يمكن استخدام صغار السمك المستوردة أو اليرقات أو البيض للحصول على الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها من اللافقاريات المائية التي يتم التحصل عليها بالكامل. تسمح هذه القاعدة الآن باستيراد ما يسمى ”ا صغار السمك“، والتي تولد بالفعل من الأسماك الصغيرة، والتي يمكن تربيتها بواسطة مزارعي الأسماك المحليين. هذه ممارسة تجارية شائعة وتساهم في زيادة أرباح استزراع الأسماك.

١. مقدمة

الهدف الرئيسي من هذا الملخص التمهيدي هو تسليط الضوء على التغييرات المهمة في ما يسمى بالقواعد الانتقالية المطبقة اعتبارًا من ايلول سبتمبر ٢٠٢١.

في الإطار الأورومتوسطي، أبرم الأردن اتفاقيات تجارة حرة مع شركاء اقتصاديين رئيسيين على النحو التالي:

الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاذ
اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي	١٩٩٧/١١/٢٤	٢٠٠٢/٥/١
اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ^١	٢٠٠١/٦/٢١	٢٠٠٢/١/١
اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية الأورومتوسطية (اتفاقية أغادير) ^٢	٢٠٠٤/٢/٢٥	٢٠٠٦/٧/٦

في عام ٢٠١٣، دخلت **”الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأورومتوسطية“**، حيز التنفيذ. تجمع الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأورومتوسطية قواعد المنشأ لاتفاقيات الشركاء الأورومتوسطية من الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة: الأردن ومصر وتونس والمغرب وأوكرانيا وغيرها، **في إطار قانوني واحد.**

١ دول اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة: إسبانيا، لخنشتاين، النرويج وسويسرا.

٢ تضم الاتفاقية: الاردن، مصر، تونس والمغرب. مع ملاحظة انه تم الموافقة على انضمام لبنان وفلسطين الى اتفاقية أغادير. يتطلب دخول اتفاقية انضمام دولتين حيز النفاذ استكمال اجراءات ادارية.



الكيميائية (فصول النظام المنسق ٢٨-٣٨). حيث سيتم منح المنشأ استناداً للمفاهيم التالية:

- قاعدة التفاعل الكيميائي
- الخلط المتعمد للمواد الكيميائية
- تغيير متعمد في حجم الجسيمات
- تنقية المواد الكيميائية
- توحيد المواد (أي الضبط الدقيق للأصباغ والألوان لأداء نفس الكثافة عبر العديد من عمليات الصبغ أو الطباعة)
- فصل النظائر

بالنسبة للصناعات في هذا القطاع، سيكون تطبيق هذه القواعد أسهل، حيث يمكن للمهندسين الكيميائيين تطبيق قواعد المنشأ التي تتوافق مع تخصصهم ومعرفتهم، وبالتالي تأكيد عملية التصنيع بشكل مباشر عند التقدم بطلب للحصول على منشأ أردني.

٤,٢ التراكم الكلي (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ٧)

تقدم القواعد المنشأ الانتقالية مفهوم التراكم الكلي، باستثناء المنسوجات والملابس. ومع ذلك، وفقاً لتقدير العلاقات الثنائية المحددة، يمكن للبلدان الإخطار بقبول التراكم الكلي للمنسوجات والملابس أيضاً.

التراكم الكلي يشمل السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين منطقة التجارة الحرة، الهدف الأساسي هو تحقيق أعمق تكامل اقتصادي ممكن لسلاسل القيمة الإقليمية.

لتسهيل تطبيق التراكم الكلي، تقدم القواعد الانتقالية تصريح منشأ خاص، والذي يسمى "تصريح الموردين" (الملحق الأول، المادة ٢٩). يرجى ملاحظة أنه يجب اعتماد التراكم في الحقل ٧ من إثبات المنشأ وتثبيت عبارة "التراكم المطبق مع (اسم الطرف المتعاقد / الأطراف المتعاقد المعني باللغة الإنجليزية)".

بالنسبة للأسماك التي تصطادها سفن الصيد الأردنية في المياه الإقليمية، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تخفيف شروط معينة لتحديد السفن الأردنية. يتعلق الأمر بشروط الملكية والطاقم، التي كانت في السابق شديدة الصرامة.

٢,٢ الحد الأدنى لنسبة القيمة المضافة في آخر بلد يتم فيه تصنيع المنتج

مع دخول قواعد المنشأ الانتقالية حيز النفاذ، لن يكون هناك حاجة لتطبيق قواعد المنشأ المعقدة المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. كدليل إرشادي، لن تكون القيمة المضافة المطلوب استيفاؤها لتحقيق المنشأ الأردني أعلى من ٥٠٪ (من مدخلات الدولة الثالثة). وجود هذه النسبة كحد أعلى سيكون له الأثر الإيجابي فيما يتعلق باستيفاء المنتجات للمنشأ في إطار الاتفاقية خاصة للآلات والإلكترونيات والقطاعات الكهروميكانيكية، بما في ذلك صناعات السيارات.

ملاحظة: تحتوي القواعد الانتقالية في المادة ٤ على قواعد جديدة تسمح باحتساب القيم على أساس المتوسط، وعادة ما يتم تطبيقها طوال السنة المالية. يسمح هذا الحساب للمنتجين والمصدرين بالحساب بمتوسط قيم المدخلات وأسعار البيع. هذا سهل للغاية للعملاء ويعطي تحديداً أكثر قابلية للتنبؤ بالمنشأ. في ظل ظروف خاصة، قد يختار المصدرون تغيير الأساس لمثل هذا الحساب بالفعل بعد ثلاثة أشهر.

٣,٢ قواعد المعالجة

ستدرج القواعد الانتقالية لقواعد المنشأ في الملحق ١ بالتذييل الأول قواعد معالجة إضافية في قطاع المواد



٧,٢ استرداد الرسوم الجمركية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ١٦)

تضمنت القواعد الإنتقالية تحولاً فيما يتعلق باسترداد الرسوم الجمركية، فبالنسبة لمعظم فصول النظام المنسق، يُسمح **بالمطالبة باسترداد الرسوم الجمركية**. نظرًا لمخاوف بعض أعضاء الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية متوسطة، سيظل استرداد الرسوم الجمركية محظورًا على المنسوجات والملابس من فصول النظام المنسق ٥٠ إلى ٦٣، وهو أيضًا الهدف الرئيسي للمادة المعنية. ولكن أيضًا في هذه الحالة، هناك خيار لمنح استرداد الرسوم الجمركية في حالة إقرار الطرف المعني بقبول التراكم الكلي.

٨,٢ الفصل المحاسبي (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ١٢)

يُورد المنتجون أحيانًا مدخلات إنتاج متطابقة من بلدان مختلفة. يمكن أن تكون هذه المواد في بعض الأحيان ذات منشأ في إطار الاتفاقية وأحيانًا لا.

حتى الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية متوسطة تدرك أن فصل المواد يعتبر مكلف وتقدم طلبًا واحدًا وهو الفصل المحاسبي. والفرق الوحيد الذي ستقدمه القواعد الانتقالية هو أن إثبات "التكاليف" قد تم حذفه؛ أصبح من الضروري الآن فقط أن تظهر الشركات أن لديها سلعًا "قابلة للاستبدال".

٣. القواعد والمتطلبات الإدارية

١,٣ شهادة المنشأ أو شهادة الحركة 1 EUR (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ١٧)

عادةً عندما يصرح المنتج أو المصدر في الأردن ويثبت أنه سيصدر منتجًا ذو منشأ في إطار الاتفاقية، فإنه يتقدم بطلب للحصول

٥,٢ قاعدة السماحية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ٥)

ترفع القواعد الانتقالية **نسبة السماحية إلى ١٥٪**. سيغير أيضًا طريقة احتساب النسبة المسموح بها لمعظم المنتجات الزراعية في الفصول ٢ و ٤ إلى ٢٤ (باستثناء المنتجات السمكية في الفصل ١٦)، مع التركيز على نسبة سماحية تصل إلى ١٥٪ من الوزن، بدلًا من القيمة، مقارنة بالوزن الإجمالي للمنتج. سيحتوي الملحق الأول، الملاحظتان ٦ و ٧، من القواعد الانتقالية، المتعلقة بمنتجات المنسوجات، أيضًا على قيم سماحية مرتفعة بشكل جيد لخلائط مواد النسيج، وكذلك على أساس النسب المئوية للوزن.

٦,٢ قاعدة النقل (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ١٤)

تتغير القواعد الانتقالية بشكل جذري مع قاعدة النقل المباشر الصارمة وستركز على **"عدم التغيير"**، وبعبارة أخرى تسمى أيضًا **"عدم التلاعب"**.

اعتراضًا بممارسات التجارة العالمية، تعترف القاعدة بأن الشحنات قد يتم نقلها بشكل غير مباشر، بل **ويمكن تقسيمها في الخارج**. في حالة تجزئة الشحنة، يتعين على المصدر في الأردن التقدم بطلب إثبات جديد للمنشأ، مع ذكر الكميات الجديدة وبلد المقصد (وبالتالي، تم إصدار "لاحقة").

الشرط الرئيسي هو أن يتم تخزين المنتجات أو الشحنات وتقسيم الإرساليات تحت إشراف جمركي في البلد (البلدان) الثالثة. في حالة وجود شكوك حول منشأ المنتجات، قد يطلب البلد المستورد المزيد من الأدلة، ما عدا وثائق الشحن والاستيراد الحالية.



أدخله الاتحاد الأوروبي ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) في نظام الأفضليات المعمم الخاص بهم.

الأهم من ذلك، أن الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطة ستحتفظ بشهادة الحركة EUR.1 كبديل. تحدد المادة الخيار، وهو أن البلدان قد تبني أنظمة لإصدار وإرسال وقبول إثباتات المنشأ (شهادات وبيانات المنشأ) إلكترونياً.

٣,٣ تصريح الموردين (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ٢٩)

يعتبر **تصريح المورد** الجديد بمثابة دليل على العمل أو المعالجة التي تم إجراؤها في الطرف الذي حدث فيه التصنيع الوسيط وحيث يتم ذكر التراكم الكلي لإصدار إثبات المنشأ. يجب إنشاء إقرار المورد بالإضافة إلى الفاتورة، أو إشعار التسليم، أو أي مستند تجاري آخر، ووصف البضائع المعنية بتفاصيل كافية لتمكين التعرف عليها.

عندما يقوم المورد بانتظام بتزويد عميل معين بالسلع التي من المتوقع أن تظل عملية التشغيل أو المعالجة لها ثابتة لفترة من الوقت، يجوز له تقديم تصريح مورد واحد لتغطية الشحنات اللاحقة لتلك البضائع ("تصريح المورد طويل الأجل"). قد يكون إقرار المورد طويل الأجل ساريًا عادةً لمدة تصل إلى عامين من تاريخ إصدار التصريح.

٤,٣ الحصول على وثيقة إثبات أخرى للمنشأ (التصريح الذاتي) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة ١٨)

تقدم الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطة تسهيلات، وهو إقرار فاتورة للشحنات التي تقل عن ٦٠٠٠ يورو أو، في حالة الأردن، ٤٦٦٢ دينارًا أردنيًا (اعتبارًا من عام ٢٠٢٠؛ قد يتغير حد القيمة على أساس سنوي).

على **شهادة حركة EUR.1**. وهذا يعني أنه تم منح المنشأ لأنه يقوم بتصدير منتج متحصل عليه بالكامل أو تم تحويله بشكل كافٍ، مستوفياً قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطة. يجب وضع علامة على الشروط الخاصة على الشهادة نفسها، عادةً في الحقل ٧ "ملاحظات". **في الواقع، ستكون هذه الشروط الخاصة هي استخدام القواعد الانتقالية.** بالنسبة للقواعد الانتقالية، يجب أن تتضمن شهادة الحركة EUR.1 عبارة **"Transitional rules"** **باللغة الإنجليزية.** هذه العبارة لها تأثير كبير لأن قواعد المنشأ المعمول بها ستكون مختلفة بالإضافة إلى فترة صلاحية شهادة الحركة.

تبسيط آخر أدخلته القواعد الانتقالية هو إلغاء شهادة الحركة EUR-MED. السبب الرئيسي هو أن التمييز بين نظامين مختلفين يعتبر غير ذا جدوى مع إلغاء حظر استرداد الرسوم الجمركية وإدخال التراكم الكلي (باستثناء، كما هو موضح، لقطاع المنسوجات).

٢,٣ استحداث الاجراءات الالكترونية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المواد ١٧، ٣ و ٤)

على الرغم من عدم تنظيمها على وجه التحديد، يمكن للبلدان اعتماد أنظمة شهادات إلكترونية، حيث يمكن للمصدرين والمنتجين التقدم إلكترونياً لإصدار شهادات المنشأ. ومع ذلك، نظراً لعدم قبول الشهادات التفضيلية الإلكترونية في الخارج بعد، ستصدر السلطات المختصة نسخة ورقية.

تقدم القواعد الانتقالية خيار نظام تسجيل إلكتروني آخر في الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطة. هذا البند مشابه لما يسمى "نظام المصدرين المسجلين" الذي



للتذكير مرة أخرى بأن الحقل ٧ في شهادة الحركة قد يحتاج أيضًا إلى إشارة خاصة في حالة استخدام التراكم وبالتالي تحمل الملاحظة "التراكم المطبق مع (اسم الطرف المتعاقد / الأطراف المتعاقد المعني باللغة الإنجليزية)".

٦,٣ صلاحية شهادة المنشأ ومدة الاحتفاظ
بها (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المواد
٢٣، ٣١ و ٤)

بموجب القواعد الانتقالية، يسري مفعول إثبات المنشأ لمدة **عشرة أشهر** من تاريخ الإصدار في بلد التصدير. في حالة النسخ، تأخذ النسخة تاريخ وصلاحية شهادة المنشأ الأصلية، وبالتالي، لا يمكن للنسخة تمديد فترة الصلاحية. يجب الاحتفاظ بجميع إثباتات المنشأ والمستندات الداعمة لمدة ٣ سنوات.

مديرية التنمية الصناعية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

تلفون: ٥٦٢٩٠٣٠ - ٠٦ فرعي: ١٦٧/١٢٢/٦٣٦

hala.ta@mit.gov.jo

laith.m@mit.gov.jo

Shaima.m@mit.gov.jo

Mais.a@mit.gov.jo

Nisreen.odeh@mit.gov.jo

www.mit.gov.jo

أقل من هذا الحد، لا يلزم وجود شهادة منشأ أو موافقة من السلطات المختصة، ويمكن للمصدرين إضافة إقرار محدد على فاتورته أو مستند تجاري آخر. يجب أن تتبع الصياغة المعنى الدقيق كما هو مذكور في الملحق ١ من الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطة، الملحق الرابع. في حالة التراكم، يجب الإشارة إلى التراكم في الإقرار أيضًا.

إنه لا يعتبر تغييرًا جوهريًا، **لكن القواعد الانتقالية ستعيد تسمية هذا الإقرار بـ "تصريح المنشأ"**.

٥,٣ إصدار بأثر رجعي، صورة طبق الأصل، النسخ
(القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادتين ٢١ و
٢٢)

بموجب القواعد الانتقالية، في حال عدم إصدار شهادة الحركة (EUR-1) بسبب خطأ غير مقصود، يمكن إصدار شهادة حركة EUR.1 بأثر رجعي، أي بعد تصدير المنتج (المنتجات). على المصدر أن يبين في طلبه سبب عدم إصدار الشهادة وقت التصدير، و يجب على سلطة الإصدار التحقق من المعلومات المقدمة وإصدار شهادة المنشأ وفقًا لذلك. يجب أن تذكر الشهادة بوضوح "**أصدرت بأثر رجعي**" (الحقل ٧). تضمن هذه العبارة قبول البلد المستورد لإثبات المنشأ. ينطبق هذا الإجراء أيضًا إذا تم تقسيم شحنة في الخارج وتم إصدار إثبات منشأ جديد يتم إصداره بالعنوان الجديد، الكميات ووصف البضاعة المعنية.

في حالة سرقة أو فقدان أو إتلاف شهادة حركة EUR.1، قد يتقدم المصدر في الأردن للسلطات المختصة للحصول على نسخة طبق الأصل بناءً على مستندات التصدير. يجب وضع علامة واضحة على الشهادة الصادرة حديثًا بعبارة "نسخة طبق الأصل (DUPLICATE)" (في الحقل ٧).

نشر من قبل GIZ

مكاتب مسجلة
بون وأشبورن – ألمانيا

مشروع التجارة لأجل التشغيل (T4E)

مكتب GIZ في الاردن
شارع محمد الخماش , 13 الصويفية
عمان 11190 – الاردن
هاتف: 5868090 - 06 (+962)
فاكس: 5819863 - 06 (+962)
البريد الالكتروني: giz-jordanien@giz.de

www.giz.de/jordan

تصميم: محمد أبو الرب www.abualrub.com

مصادر الصور: www.shutterstock.com

* GIZ هي المسؤولة عن محتوى هذا الكتيب

بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية
(BMZ) والحكومة الهولندية

عمان – الاردن 2021